

فدخلت الواد اذا كانت حلبة فانهما اذا نظر اليها من حيث كونها حلبة
تكون مستقلة بنفسها متحركة لا فائدة منهاها فاجتمع الى العاوية عليها
بصاحبها وتعالى ان يفرل انما يولد عن الاصل لضرة ولا ضرورة لانه
يمكن ارتباطها بصاحبها بالصبر قوله وكل من الصبر والواد وصاحب
الربط اي لربطها بصاحبها وتعالى ان يولد ليس في الواد والصبر معاً
فضلا عن احدهما ما يوجب الحيلة للربط فاذا كان ذلك جاز يدور ضرب
عمل الحيل ان يكون حالاً وان يكون معطوفه قوله والاصل اي للربط بالصبر بدل
انه مجرد دون الواد في الحال المركبة وفي الخبر والغيب صحها زيداً ما
جا زيد الغايم وزيد الغايم **ص** فالحيلة ان دخلت الحارة **ص** اخذ
في تقسيم حال الحيلة الحالية فتأله على شقين اما الحالية من صاحبها اولاً
القسم الاول الحالية فيحق الواد لانه تفرزاً لانه يربط بالواد والربط منصرف
الصبر والواد فاذا فعل الصبر تعينت الواد ويرد على المصنف ان الحيلة الحالية
قد تخلص من الواد والصبر كقولهم مرت بالبر فغير بهم وقد يجاب بان
الصبر لا يبينه اما منظره فانه محذور وهو هنا محذور وفي الفتوى
تغير منه بهم ثم قال كل حيلة خالصة من صاحبها على شق وان ذلك
الشيء محذور ان يصب الحالك عنه يوجب ان يقع حاله عند اذا كانت مع الواد فعليه
بالواد اي بشرط الواد فان لم توجد الواد لم يقع حاله ويشان
ذلك تام زيد والشمس طلعت او ما يظهر عروا ووز خرج عروا وما
خرج عرو وهذا راى المحرم ضللاً لا بن حبي فانه يفرق في ذلك خبر التوقير
والشمس طلعت وقت مجبه ومعنى جازيد والشمس طلعت جازماً فاف
لطوع الشمس ويرد على المصنف الحيل التي لا يقع حاله كالانسابه
والفتحة بدل استيقان فانه لا يقع حاله وصدق عليها انها الحالية من خبر
يوجب ان يقع عنه حاله بل ولو استدل على خبره ايضاً قوله المصنف
المثبت بخروج يد ويكلم عرو فانه لا يجوز الاثبات بالواد والشمس في زمانه
يجب فيها الارتصاف مع الصبر ولا يجوز الاثبات بالواد وتسمى في زمانه

ويرد على المصنف المضاعف المنفي بلا او ما يحى جازيد ولا يتحرك عرو وما
يتحرك عرو والماضي اللفظ الثاني لا يتحرك جازيد الا يتحرك عرو وما
ولا صير مثل اضرب زيداً وذهبت هكذا ومكثت هكذا هذه الصورة لا يقع فيها
الواد من الصبر قوله والواي وان لم تكن خالصة من خبر صاحبها بان كانت
مستقلة عليها ذلك على لحسام تامه يمنع وتامه يجب الاثبات بالواد وانه
يرجع الاثبات وتامه يوجب تركها وتارة لتسوي الامران والمضارع ما ذكر
المصنف ان الحار اما ان تدل على الحصول والمعارضة الا ان ذلك عليهم
وجب ترك الواد وذلك هو المضاعف المثبت وان لم يدع على واحد منهما
جا في الايمان على السواء وذلك المنفي سواء كان بلم او لا او كانت ماضي اللفظ
وان دل على احدهما فان ذلك على الصورة فقط جاز الامران على السواء وذلك
الماضي المثبت وان ذلك على المعارضة فقط فان كان مضارعاً متغيراً بلا ذلك
على السواء وان كان حيلة اسمية فان كان المتبدل خبر في الحال وجب والا
فان كان خبر المتبدل ظرفاً مقدر ما شح الزك والانزع المذكور هذا المحذور
ذكر المصنف عن نفسه وعن عبد الله افر كالتالي كما يشير اليها في الايام
واما السكاكي فليخصه ذكره في المفاتيح انه ان كانت الحيلة اسمية فان كان
خبرها ظرفاً فالامران على السواء وان كان خبرها اسمان الوجه الواد وان كانت
فعلية فان كان مضارعاً شتار متغيراً فالانزع الترك واما الفاعل فليخص
بما في بعض وهم يختلفون في كثير من الصور كاستزاد القسم الاول ان يمنع الاثبات
بالواد وهما اذا ذكر كلام المصنف ثم اذ كر ما رد عليه قال وهي اذا كانت
فعلية مضاعف مثبت استغف الواد بخبر قوله نفعاً ولا يبين شكراً وقوله
تعالى ويدبرهم في طيناهم يعمون وسجنتها الاتي الذي يرمى ماله يترك
وعالمه المصنف بان اصل المعرودة ان يكون خبره ثابته شارحة ذلك
للصبر فاحللت حيداً وهو العايل فيها اما دلالاتها على الحصول فلا يثبتها
والا يثبت حصوله التي واما دلالاتها على انها غير ثابتة فتكون هيئة الفعل
الذي هو عامل فيه وهي التي كالصنعة له واذا كانت صاحب الحال معول

8